

مناقشة الأداء والتحليل لعام 2018م

نظرة عامة اقتصادية

واجه الاقتصاد العماني بيئة تحدي في عام 2018 وذلك على الرغم من تسجيل أسعار النفط تزايداً متدرجاً ، الا أن الحكومة استمرت في اجراءات خفض التكلفة وأولوية الانفاق لأحتواء العجز والمحافظة على المصادر للحالات الطارئة فيما أستمّر العمل بالمشاريع القائمة بوتيرة منخفضة . كما أن الحكومة بادرت بتنفيذ مشاريع ضرورية معينة لتلبية الحاجات المدنية والصناعية للبلاد وتحقيق نمو اقتصادي للبلاد.

أستمر التركيز الحكومي على المشاريع التنموية والبنى الأساسية لتلبية برنامج التنوع الاقتصادي لتخفيض الاعتماد على النفط. وركزت خطط التنوع الاقتصادي على زيادة العائدات من قطاع السياحة والنقل والأعمال اللوجستية والتصنيع والتعدين وقطاع الأسماك ووفرت وظائف للشباب المواطنين وكان التركيز على المشاريع التنموية المتعلقة بالطرق الحيوية وتوسعة المطارات والموانئ وزيادة المناطق الصناعية وتسهيلات التخزين. إضافة الى سعي الحكومة لتنفيذ مشاريع اقتصادية واجتماعية من خلال الاستثمار في قطاعات التعليم والصحة والسكان وتوفير مستوى معيشي قياسي للمواطنين. وكانت مشاركة القطاع الخاص منصبة على المساهمة في انجاز بعض الأعمال لزيادة مصادر للاسهام بالخطط التنموية الحكومية. كما التجأت الحكومة لاستقراض الأموال من الأسواق الدولية للتقليل من العجز وتوفير مشاريع وسيولة معقولة في السوق المحلي لتمويل الأنشطة الاقتصادية . ومال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماماً مناسباً لتشجيع العمل الذاتي بين الشباب.

شهد السيولة عام 2018 ضغطاً كبيراً مما أدى لارتفاع أسعار الفائدة وتبنت معظم البنوك نهجاً تحفظي في منح القروض على ضوء البيئة الاقتصادية الصعبة. ونتيجة لذلك أرتفعت أسعار الفائدة على الودائع مما جعلها أقل جاذبية بالنظر الى التطلع لخفض تكلفة الاقتراض . اصدار حكومي دوري لسندات تجهيز المصادر ساهم ايضاً في الضغط على السيولة بين الحين لآخر . وشهد السوق حالات تأخير في سداد المستحقات نظراً لظروف الأطراف الأخرى مما جعل الكيانات التجارية تعاني في تدبير الأموال لتلبية مصاريف أعمالها اليومية مما أدى بهم للتخلف عن التزاماتهم الاقتراضية.

وسعت الحكومة لاتخاذ اجراءات احترازية لضبط ظروف السوق الحالية والاستمرار في برامجها التنموية وتقليل الاعتماد على عائدات النفط لأبعاد الاقتصاد عن تعويمات أسعار النفط من أجل تحقيق تنمية مستدامة.

نظرة على صناعة التمويل

كان عام 2018 صعباً على شركات التمويل ايضاً وبقي السوق يعمل بوتيرة منخفضة وفق الاجراءات التقشفية الحكومية للحفاظ على المصادر لتلبية الحالات الطارئة. ضبط الانفاق الحكومي أدى لانخفاض الطلب على المعدات والموجودات التجارية وعدم القدرة على التجهيز. كما انخفض الطلب على المركبات الخاصة نظراً لزيادة تكلفة المعيشة والبترول بشكل خاص. وأستمرت البنوك تتنافس في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وأدى ذلك الى انخفاض حصة شركات التمويل في السوق وتحديث فرص نموها.

التقليص في الفرص التجارية بالسوق أثارت تنافس حاد بين شركات التمويل مما اضطرها لأعطاء أسعار قروض تنافسية عالية. واسعار اقراض سهلة متزامنة مع تكلفة اقتراض عالية أدت الى تضيق عائد صافي الفائدة. فقد واجهت هذه الصناعة ظروفاً حادة نتجت

عن التأخير غير العادي في سداد المستحقات من الأطراف الأخرى وأثر ذلك بصورة حادة على التدفق النقدي للكيانات التجارية مما جعلها تتهرب من دفع التزاماتها الاقتراضية.

الفرص والتحديات

فحوى الموازنة العامة لعام 2019 م يدل على خطة انفاق على كافة القطاعات مشابهة لموازنة عام 2018م. وتتوقع الحكومة انجاز المشاريع القائمة والتركيز على مشاريع حيوية لتلبية المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. وتهدف هذه الاجراءات لتطوير البنى الأساسية والتركيز على التنويع الاقتصادي لزيادة العائدات من القطاعات غير النفطية وتوفير فرص تنموية مستدامة. ومن الجوانب التي يجري التركيز عليها في هذه الظروف التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية من أجل استمرار توفير مستوى معيشي قياسي للمواطنين. وبالنظر الى التحسن التدريجي لأسعار النفط خلال عام 2018 فقد تم اعداد الموازنة على متوسط سعر 58 دولار للبرميل في مقابل 50 دولار في السنة السابقة. حيث أن الحكومة تقترح التخلص من نسبة كبير من العجز من خلال الاقتراض من الخارج. فمن المتوقع أن يتحسن وضع السيولة في السوق مع مجال للخفض في أسعار الفائدة. ونأمل أن تساعد هذه الاجراءات في تنشيط الوضع الاقتصادي وتحسين فرص الأعمال أمام شركات التمويل والتوسع في حجم الاقراض. واذا ما استمر التحسن بأسعار النفط خلال عام 2019 م فان ذلك سوف يشجع الحكومة على الاسراع في انجاز المشاريع التنموية والافراج عن مستحقات المقاولين مما سيوفر فرصاً للأعمال التجارية ومساعدة المقاولين على سداد التزاماتهم. الا أنه اذا ما حدث عكس ذلك وأنخفضت أسعار النفط فان ذلك سوف تضطر الحكومة اتباع نهج حذر والخفض من خطط الأنفاق. وذلك سيؤدي ببطء في انجاز المشاريع التنموية وضعف النشاط الاقتصادي وبوز معوقات أمام التوسع في الأعمال التجارية. اضافة الى ذلك قد يشهد السوق تأخير أكثر للمستحقات التعاقدية من الأطراف الأخرى ومزيد من الضغط على التدفق النقدي وتوقع صعوبات غير متوقعة. الضغط على السيولة في السوق قد يؤدي لرفع تكلفة الاقراض.

تحليل أداء القطاعات والمنتجات

تقدم الشركة المتحدة للتمويل ش.م.ع.ع خدمات تمويل لقطاع التجزئة والشركات بهدف الاحتفاظ على مزيج في تعاملاتها التمويلية. كما في ديسمبر كانت نسبة التمويل للشركات 67% ولقطاع التجزئة 33%. القروض المقدمة عن الموجودات يستخدمها المقترضين لجلب الدخل يتم تصنيفها على أنها قطاع شركات، في حين يتم تصنيف الموجودات المستخدمة بصورة شخصية على أنها قطاع تجزئة. تعمل الادارة على تقييم المحفظة الاقتراضية بانتظام على أساس سجل السداد، ومصادر الدخل، والأحداث الصعبة وتقوم بضبط معايير الاقراض لخفض مخاطر الديون. اضافة لذلك يتم تعديل معايير الاقراض بالشركة بصورة دورية وفقاً لما يروها من السوق وتقارير مراجعة المخاطر لتلافي الأحداث الصعبة. يتم ضمان جميع القروض التي تقدمها الشركة بالموجودات التي تمولها، وكضمان اضافي بالتنازل واحالة الأموال المستحقة للأطراف، وموجودات جانبية ورهن عقارات وضمانات شخصية من المقترضين ومن نظرائهم حسب كل حالة على حدة، وذلك من أجل خفض المخاطر من التطورات غير المتوقعة.

نظرة عامة

تسعى الشركة المتحدة للتمويل ش.م.ع.ع لضبط تطورات السوق واتباع نهج حكيم لتحقيق نمو في محفظة الاقراض وذلك باستشراف الفرص في السوق وتسعى ايضاً لتحسين نوعية الموجودات من خلال تحليل دقيق لمقترحات الاقراض. وسيتم تطوير آلية التحصيل لتحجيم حوادث التعثر وتخفيض مستواها. وسوف تستمر الشركة باجراءات تنويع محفظة الاقراض وتقلل التركيز على الاستدانة

وبروز المخاطر بالحفاظ على محفظة ائتمانية متوازنة. وستقوم الشركة بالخطوات اللازمة لتحسين كفاءة الأداء وخفض نسبة القروض المتعثرة . وتوجهات من مجلس الادارة ستبذل الادارة والموظفين أقصى جهودهم لتحقيق أعلى مستويات أداء في السنة القادمة.

الموارد البشرية

تستمر الشركة المتحدة للتمويل ش . م . ع . ع بتوفير الوظائف وتشجيع الشباب على العمل ، وتستمر كذلك في توفير التأهيل والتدريب لموظفيها ليكونوا قادرين على أداء مهامهم الوظيفية بكفاءة واقتدار. وتقوم الشركة باستمرار بتقييم الحاجات التدريبية اللازمة للموظفين لأعدادهم على تحمل مسؤولياتهم الوظيفية والترقي للمناصب العليا الشاغرة. كما حافظت الشركة على نسبة التعمين المقررة خلال العام.

المخاطر والمخاوف

أن أي نشاط تجاري معرض لأسباب داخلية أو خارجية للمخاطر. وفي حين أن بعضاً من تلك المخاطر يمكن توقعها، إلا أن بعضها ينتج عن ظروف وحالات غير متوقعة . وحيث أن المؤسسات المالية تقوم بدور تكميلي في تمويل الأنشطة الاقتصادية لتعزيز النمو الاقتصادي، لذلك تكون عرضة بصورة مباشرة وكبيرة للمخاطر. ولهذا السبب تتخذ المؤسسات المالية اجراءات استباقية لإدارة المخاطر بكفاءة.

أرست الشركة سياسات واجراءات واضحة لتعاملاتها التجارية والتي تساعد على تخفيف المخاطر من خلال تدابير رقابية داخلية تساعد على تقييم المخاطر المعرضة لها عمليات الشركة.

كما تقوم الادارة بانتظام بدراسة الوضع الاقتصادي وتطورات السوق وأثارها على أداء الشركة وعلى قطاع الخدمات التمويلية. هذا ويتم اطلاع الادارة والمجلس على البيانات الحيوية والعوامل المحتمل أن تؤثر على العمل التجاري وربحيته، وبناءً على قيم تلك الظروف يتم اتخاذ الاجراءات التصحيحية لتقليل المخاطر. كما تقوم الادارة بصورة مستقلة لجميع الحالات الائتمانية المقترحة فوق السقف المحدد وتعطي توجيهاتها لجهات الاعتماد لتسهيل اتخاذ القرار الهادف.

مخاطر الائتمان

تنشأ المخاطر الائتمانية عندما يفشل المقرض في أداء التزاماته المالية للمقرض، وبذلك يسبب خسارة مالية ، تتم مراجعة دورية لعملية تقييم الائتمان لموائمتها مع ظروف بيئة السوق السائدة عندئذ مما يساعد في تقليل المخاطر الائتمانية . والرقابة المستمرة لأداء العمل التجاري للمقرضين وتقييم التقارير المالية والمعلومات حول السوق تساعد الشركة استباقياً لتقييم أي دلائل ضعف أو عجز في المقدرة الائتمانية للمقرض. وبناءً على ذلك يتم اتخاذ الاجراء الاستباقي لتخفيف المخاطر.

مخاطر معدل الفائدة

تنشأ مخاطر معدل الفائدة من عدم التطابق في تواريخ اعادة تسعير الموجودات أو الالتزامات . تدير الشركة هذه المخاطر بتقليل الفجوة في محفظة اعادة تسعير الموجودات والالتزامات أو بتغيير استراتيجيات اعادة المخاطر . القروض المقدمة من للشركة هي لفترات تتراوح بين سنة واحدة ولأكثر من خمس سنوات بأسعار فائدة ثابتة. وان كان مع شرط تباين الفائدة. إلا أن أي اعادة تسعير للالتزامات الشركة من قبل مقترضها لعوامل اقتصادية سيؤدي لمخاطر معدل الفائدة . وتخفف الشركة من هذه المخاطر بمطابقة فترة موجوداتها والالتزاماتها بالاستفادة طويلة المدى من الأموال من مقرضها بمعدلات فائدة ثابتة لأكبر مدى ممكن.

مخاطر التصفية

مخاطر التصفية هي التي يتعرض لها كيان تجاري عندما لا يعود قادراً على الايفاء بالتزاماته في أي وقت من الأوقات . سياسات الادارة الوقائية لمسؤوليات الشركة مصممة لتضمن أنه في الظروف المعاكسة ستكون الشركة قادرة على الايفاء بالتزاماتها. أعضاء لجنة الموجودات والمطلوبات يقوموا بمراجعة ملف استحقاق الموجودات والمطلوبات بصورة شهرية ويقوموا باتخاذ الاجراءات الاستباقية لمواجهة حدوث مخاطر التصفية.

أنظمة الرقابة الداخلية ومدى كفاءتها

يوجد لدى الشركة المتحدة للتمويل ش.م.ع.ع طاقم تدقيق داخلي كفؤ يضم مهنيين محترفين وذوي خبرة. هذا بالإضافة الى أن الشركة كلفت بعض مجالات التدقيق الداخلي لشركة تدقيق دولية محترفة لينتكمال مع مجال عمل فريق التدقيق الداخلي. اضافة الى الفحص المنتظم الذي يقومون به فان مجال عملهم يتركز على التدقيق على أساس المخاطر. يعتبر التدقيق الداخلي القائم ملائماً للتعامل مع مستوى عمليات الشركة. وترسل الدائرة تقاريرها مباشرة الى لجنة تدقيق وادارة المخاطر والمشكلة من أعضاء مجلس الادارة. أنظمة الرقابة الداخلية بالشركة تقوم ايضاً بالمراجعة بصورة منتظمة لتنفيذ الضوابط والتوازنات لتعزيز فعالية الرقابة لتلافي حدوث أخطاء. كتيبات ودليل السيلسات والاجراءات التي تغطي مجالات العمليات المختلفة تتم مراجعتها وتحديثها من قبل الادارة بصورة دورية على ضوء التغيير في بيئة العمل التجاري ويتم تعميمها على الدوائر المعنية للرجوع اليها والالتزام بها ، بعد اعتمادها من قبل مجلس الادارة.

يتم تعزيز دور التدقيق الداخلي من خلال الالتزام الوظيفي للتأكد من مطابقتها للمتطلبات القانونية والتنظيمية وسياسات واجراءات الشركة. يرأس لجنة متابعة الالتزام الوظيفي بصورة مستقلة رئيس مسؤولي الالتزام من ذوي الخبرة والاختصاص المهني ويرفع تقاريره للمجلس. ويتكون فريق الالتزام المهني من رئيس يساعده مسؤولي الالتزام بكل دائرة وفي جميع المكاتب الفرعية. يتم تحديد مواضيع الالتزام المتعلقة بكل مجال من عمليات الشركة، ويتم تحديد موظفين في كل دائرة موكلة لهم مسؤولية التأكد من الالتزام بالمعايير المحددة.

نظام تقنية المعلومات ، الموقع البديل وخطة استمرارية العمل

يتوفر لدى الشركة المتحدة للتمويل ش.م.ع.ع فريق من المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات من ذوي الخبرة والاختصاص. تركز الشركة على مراجعة وتحديث البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات لتلبية حاجات بيئة العمل المتغيرة. وتستخدم الشركة أحدث البرمجيات المصرفية والمستخدمة لدى العديد من البنوك والمؤسسات في مختلف الدول. وتحفظ الشركة بالبنية الأساسية الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات للموقع البديل في بركاء. ويتم فحص تلك التركيبات بصورة دورية للتأكد من جاهزيتها . وبوجود البنية الأساسية للموقع البديل في مكانه فان الشركة مجهزة لاستئناف عملياتها التجارية في أي وقت ممكن في حالة أي عطل. كما يتوفر للشركة خطة استمرارية العمل حسب ما هو متبع في المؤسسات المالية.

النقاش حول الاداء المالي والتشغيلي

تبنيت الشركة المتحدة للتمويل ش.م.ع.ع خلال عام 2018 نهجاً حذراً بسبب ظروف السوق الضعيفة والمتقلبة التي كانت سائدة خلال السنة على خلفية انخفاض أسعار النفط. وصرفت الشركة قروض جديدة وقدرها 33.9 مليون ريال عماني خلال عام 2018 م الا أن،

محفظة القروض بقيت ثابتة وبلغت 101.46 مليون ريال عماني في مقابل 113.59 في نهاية السنة الماضية. حققت الشركة صافي الأرباح قدرها 755 ألف ريال عماني لعام 2018 في مقابل 1.02 مليون ريال عماني في السنة الماضية. السبب الرئيسي لانخفاض صافي الربحية هو المخصصات الإضافية التي تمت لتغطية الزيادة المنحدرة في القروض المتعثرة بسبب ظروف السوق القاسية .

كانت القروض المتعثرة كم في ديسمبر 2018 27.37 مليون ريال عماني في مقابل 21.61 مليون ريال عماني في السنة الماضية.

وعلى الرغم من الجهود المتضافرة للحصول فان دورة التأخير في السداد التي شهدها السوق أثرت بصورة حادة على التدفق النقدي للعملاء ، مما أدى الى بهم للفشل في سداد التزاماتهم وساعد ذلك في رفع مستوى القروض المتعثرة .

حافظت الشركة على موقف مالي مريح طيلة العام على الرغم من نقص السيولة في السوق. ومعظم البنوك جددت حدود تسهيلاتهما بالمستوى الحالي وبعضها رفعت حدود انتماناتها للشركة مع ابداء الرغبة بتقديم تسهيلات ائتمانية اضافية لتلبية احتياجات العمل التجارية. الا أن التقلب في وضع السيولة في السوق رفع تكلفة الاقراض بصورة ملحوظة نتج عنها تقلص في صافي هامش الفائدة.

عملت مخصصات اضافية قدرها 2.97 مليون ريال عماني خلال السنة وتتخذ الاجراءات المختلفة لتحسين أداء التحصيل وضبط مستوى القروض المتعثرة في السنة القادمة على الرغم من التحديات في السوق.

ملخص الأداء

000 ريال عماني

التفاصيل	1916	1917	1918
اجمالي الموجودات	119,626	117,939	105,154
رأس المال المساهم	32,630	34,914	34,914
صافي القيمة	45,467	43,879	43,964
المدينين	114,549	113,590	101,467
اجمالي القروض	69,558	69,626	56,920
الدخل الاجمالي	12,502	11,335	9,850
صافي ايرادات التمويل	8,961	7,747	6,530
صافي الربح	4,505	1,023	755